**الفصل الثاني**

**النفقات العامة**

**تمهيـــد**:

 ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تضطلع به فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وتبين برنامج الحكومة في شتى الميادين في صورة أرقام وإعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجيات العامة وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

 وقد حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي وطبقا لمقتضيات المذهب الإقتصادي الحر، لم يكن هناك مبرر حين ذاك لتحصل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقة اللأزم للعدد المحدود والضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل بها في حياة الافراد.

 وفي ظل هذه النظرية كانت الدولة تقدس مبدأ توازن الميزانية ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الافراد بأعباء المالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، كما أنصب إهتمام المشرعين على بحث الجوانب النفسية والقانونية للنفقات العامة ضمن دراسة التنظيمات الخاصة بالميزانية العامة ووضع النفقات في إيطارها دون أن يعير أي أهمية للدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للأفراد أو في تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي.

 ولما تطور دور الدولة في العصر الحديث وإزداد تدخلها في حياة الافراد، زادت أهمية الأنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي ألزمت على الدولة إشباع حاجات الافراد. كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الإقتصادي والإجتماعي، وقد أدى هذا التطور إلى خروج الميزانية العامة للدولة عن منطق أو مبدأ التوازن الذي مقدسا في الفكر التقليدي ومكن الدولة من زيادة الإنفاق العام لتحقيق كافة الأغراض المتقدمة (المتنامية) على الرغم من إحتمال وجود عجز في الميزانية.وفيمايلي توضيح أكثر من خلال العناصر التالية:

 \_ مفهوم النفقات العامة

 \_ تقسيمات النفقات العامة

 \_ تطور النفقات العامة وظاهرة تزايد الأنفاق العام

 \_ حدود النفقات العامة

 \_ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

 **01\_ تعربف النفقات العامة**

 و فيما يلي سنتعرض إلى تعريف النفقة العامة والتطرق إلى عناصرها:

**-I** تعريف النفقة العامة وتحديد عناصرها: " Dépense Publique " جرى كتاب المالية العامة على تعريف النفقة العامة على أنها " مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام ".

يبين هذا التعريف أن عناصر النفقة العامة ثلاثة:

-1- النفقة العامة مبلغ نقدي.

-2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

-3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

 وفيما يلي شرح لكل عنصر بالتفصيل:

-1- النفقة العامة مبلغ نقدي:

 من المعلوم أن الدولة وغيرها من الأشخاص العامة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة.فهي تنفق:

\_ من أجل الحصول على سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة.

ثانيا: لشراء ما يلزمها من السلع الإستثمارية (الأموال الإنتاجية) للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها.

\_ لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من إقتصادية وإجتماعية وثقافية وغيرها.

كل الصور السابقة من الأنفاق العام يجب أن تتخذ الشكل النقدي حتى يمكن التصريح بوجود " نفقة عامة ".

 ويترتب على ذلك، أن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات، أو لمنح مساعدات لا تعتبر من قبيل النفقات العامة- مثال ذلك المزايا العينية، كالسكن المجاني والمزايا النقدية كالإعفاء من الضرائب.

-2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

 اعتمد الفكر المالي في سبيل التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة أي في سبيل تعريف النفقة العامة على معيارين:

\_ المعيار القانوني:

 ويستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق وهذا هو المعيار التقليدي: الدولة- الهيئات المحلية العامة: البلديات الولايات.

\_ المعيار الوظيفي:

 ويستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق ويعتمد في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها. وتبعا لهذا المعيار لا نعتبر جميع النفقات التي تصدر عن " الأشخاص العامة " " نفقات عامة " بل تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

 أما النفقات التي تقوم بها " الاشخاص العامة " في نفس الظروف التي يقوم الافراد بالإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقة خاصة.

-3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:

 يقوم هذا الشرط على سندين:

الأول: يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة إشباعها نيابة عن الافراد، ومن ثم فإنه يلزم أن يكون الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة.

الثاني: يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحميل الأعباء العامة، ذلك أن مساواة الافراد في تحمل عبء الضرائب لا يكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الإجتماعية دون غيرهم، لما في ذلك من تخفيف لعبء الضرائب عنهم بالنسبة إلى غيرهم.

**02\_ تقسيمات النفقات العامة:**

 يدرس علم المالية العامة أنواع النفقات العامة ويقسمها علميا إلى عدة تقسيمات يقوم كل منها علة وجهة نظر إقتصادية أو علمية معينة، وهي ما تعرف بالتقسيمات العلمية أو الإقتصادية للنفقات العامة. ومن ناحية أخرى نرى أن الميزانيات العامة لمختلف الدول تأخذ بتقسيم وضعي للنفقات العامة، وهي ذات طابع واقعي يناسب الظروف الخاصة للدولة.

-1- التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة أو التقسيمات العلمية: [[1]](#footnote-2)

 نقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تقوم على معايير علمية وتتضح فيها الطبيعة الإقتصادية للإنفاق العام.

 ونتعرض فيما يلي إلى هذه التقسيمات للوقوف على وجهة النظر الإقتصادية التي يقوم عليها كل واحد منها.

* + 1. تقسيم النفقات العامة تبعا لاغراضها : ( أي تبعا لآثارها الإقتصادية) وهي:
	+ نفقات الدفاع والأمن والعدالة.
	+ نفقات تنظيمة.
	+ نفقات مالية ( الدين العام ).
	+ نفقات إجتماعية.
	+ نفقات إستثمارية.

 ب- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: وهذا تقسيم للنفقات العامة تبعا لما يترتب عليها من آثار مباشرة في الإنتاج الوطني. [[2]](#footnote-3)

إعتمد فقهاء المالية العامة في التفرقة بين هذين النوعين من النفقات العامة على ثلاثة معايير وهي:

 - معيار " المقابل " ونقصد به ما تحصل عليه الدولة من الأموال المادية أوالخدمات مقابل نفقاتها.

 - معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني، وتبعا لهذا المعيار تكون " النفات الحقيقية " هي " النفقات المنتجة ".

 - معيار من الذي يقوم بالإستهلاك الموارد العينية وعوامل الإنتاج.

 من الواضح أن النفقات الحقيقية هي تلك التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، أي أنها تعني أيضا أن تتم هذه النفقات مقابل شراء خدمات أو سلع وأنها قد تعرف بالنفقات المنتجة.

وأما النفقات التحويلية:

 وهي تلك المدفوعات التي تقوم بها الدولة والتي لا تؤدي إلى إستهلاك الدولة للموارد العينية، بل تؤدي إلى تحويل قدرة شرائية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومعنى ذلك أن الأنفاق الحقيقي، في حالة النفقات التحويلية، لا تقوم به الدولة، بل يقوم به القطاع المستفيد من التحويلات ومثال ذلك الإعانات التي تمنح في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة. فالذي يقوم بالإستهلاك في هذه الحالات ليست هي الدولة بل الذين تتم التحويلات لحسابهم.

 ويجب أن نفرق فيما يخص النفقات التحويلية بين التحويل المباشر والتحويل غير المباشر. ويكون الحكم على كون التحويل مباشرا أو غير مباشر بالنظر إلى ما إذا كان المستفيد يتلقى التحويل نقدا أو لا، وعلى ذلك يقصد بالتحويل المباشر تحويل جزء من القوى الشرائية عن طريق إعطاء المستفيد دخلا نقديا، وعلى ذلك يمكن أن نسمي التحويلات المباشرة " بالتحويلات النقدية ".

 ويقصد بالتحويل غير المباشر أن يتلقى المستفيد منه سلعة أو خدمة بالمجان أو أن يدفع فيها ثمنا يقل عن نفقة إنتاجها ( نفقة عوامل الإنتاج ).

 و معنى ذلك أن التحويلات غير المباشرة لا تؤدي إلى زيادة الدخول الإسمية، بل تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية بطريق غير مباشر، ومثل ذلك تخفيض مصروفات المستهلكين عن طريق الإعانات المخصصة لخفض الإتمان أو عن طريق توزيعات لخدمات مجانية.

- أنواع النفقات التحويلية:

 يمكن تقسيم النفقات العامة التحويلية تبعا للغرض منها إلى ثلاثة أنواع هي:

-1- النفقات التحويلية الإجتماعية:

 وهي النفقات التي تتم بلامقابل، وبغرض رفع مستوى معيشة بعض الافراد أو الطبقات، ومثل ذلك الإعانات التي تمنح لموظفي الدولة، ولأصحاب العائلات الكبيرة، والإعانات التي تمنح لمقابلة المرض والعجز والشيخوخة والبطالة، والإعانات التي تعطي لبعض المشروعات بغرض تخفيض أسعار منتجاتها لصالح المستهلك.

-2- النفقات التحويلية الإقتصادية:

 وهي الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات، أو بعض فروع الإنتاج بغرض خفض أسعارها رغبة في رفع الإستهلاك،أو بغرض رفع معدلات أرباحها أو بغرض زيادة إنتاجها.

-3- النفقات التحويلية المالية:

 وهي فوائد الدين العام وإستهلاكه.

- مناقشة طبيعة بعض النفقات التحويلية التي تثير الشك وهي :

- المعاشات:

 يعتبر بعض الفقهاء الماليين المعاشات التي تعطي للعاملين السابقين( المدنيين منهم والعسكريين ) نفقات تحويلية لأنها تتم بلا مقابل، ولا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي، ومع ذلك فيمكن أن تعتبر هذه المعاشات دخولا مؤجلة بمعنى أن المرتب الذي يمنح للعامل خلال مدة عمله لا يقابل الإجزءا من الخدمة التي قدمها للدولة، وفي هذه الحالة تعتبر المعاشات نفقات حقيقية. ولكننا لا نستطيع أن نسلم بهذا التحليل في كل الحالات فقد يحدث أن يأخذ العامل أو ورثته- في بعض الحالات – أكثر مما قبضه من مرتبات طيلة مدة عمله " مضافا إليها ما قبضه من معاش لمدد مماثلة لمدة عمله ".

- فوائد الدين العام:

 تمثل الفوائد التي يدفعها المشروع الخاص لدائنيه مقابل القروض التي يستخدمها في الغنتاج جزءا من الإنتاج (إنتاج المشروع)، وهو ما يعرف بمكافأة رأس المال.

 وعلى ذلك فهذه الفوائد تعتبر مقابل تقديمات منتجة. وأما فيما يخص فوائد الدين العام فتذهب النظرية التقليدية في المالية العامة إلى التفرقة بين نوعين من القروض العامة.

- القروض التي تستخدم في تغطية عجز الميزانية:

 وتعتبر هذه القروض قروضا للإستهلاك، ولايؤدي استخدامها في أغراض غير إنتاجية إلى تغيير حجم السلع والخدمات المنتجة بطريق مباشر، وعلى ذلك فإن الفوائد التى تدفع لمثل هذه القروض تعتبر مجرد نفقات تحويلية .

- القروض التي تستخدم في تمويل الأعمال الإنتاجية:

 (الإستثمارات) وتعتبر فوائد هذه القروض نفقات غير تحويلية أي نفقات حقيقية.

 \_ تحويل رؤوس الأموال:

 يمكن أن نفرق في هذا الشأن بين ثلاثة أنواع:

 - تعويضات الحروب.

 - استهلاك الدين العام.

 - إعانات الإستثمار.

- أهمية النفقات التحويلية:

 ثمة اختلاف في الأهمية التي للنفقات العامة التحويلية وللنفقات العانة غير التحويلية بداهة من بلد إلى بلد آخر، كما تختلف بالنسبة للبلد الواحد من وقت إلى وقت آخر.

 ومع ذلك فمن الواضح أن النفقات التحويلية تشكل كقاعدة عامة، نسبة كبيرة من مجموع النفقات العامة. ويفسر ارتفاع حجم النفقات التحويلية وارتفاع نسبتها إلى النفقات العامةبعدة أسباب منها ازدياد حجم القروض العامة وانتشار الأخذ بالتأمينات الإجتماعية، والتوسع في منح الإعانات الإجتماعية وفي نفقات خفض تكاليف المعيشة.

 كما يمكن أن نسجل بصفة عامة أن النفقات التحويلية ترتفع في حالة البطالة والأزمات نظرا لإرتفاع الإعانات التي تمنح للأفراد وللمشروعات، وأنها تنخفض في حالة التشغيل الكامل.

 وتجد التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية أهميتها فيما يتعلق بالقدرة على ضغط النفقات العامة إذ ترتفع قدرة الدولة في ضغط النفقات التحويلية عنها في ضغط النفقات غير التحويلية. ومع ذلك بظل من الضروري أن نلاحظ أن هذه التفرقة تفقد أهميتها في " التحليل الكينزي " الذي يهدف إلى رفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللأزم لتحقيق التشغيل الكامل، ذلك أن هذا الهدف يتطلب رفع النفقات العامة بجميع أنواعها، كما تفقد أهميتها أيضا مع الأخذ بالنزعات الإشتراكية، وهي تلك التي تخلع أهمية كبيرة على النفقات الإجتماعية.

ج-النفقات العادية والنفقات غير العادية: وهو تقسيم للنفقات العامة من حيث إمكان تغطيتها بالقرض وبالإصدار الجديد.

 يرتبط هذا التقسيم بنظرة الفكر التقليدي للمالية العامة بحيث يجب أن تغطي النفقات العامة بإيرادات عامة-الضرائب على الإستهلاك- إلا أن تدخل الدولة المتزايد في حياة الأفراد الإقتصادية والإجتماعية أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددها نوعيا فلم تعد الضرائب كافية لتغطية العديد من أوجه الأنفاق العام الذي تقوم به الدولة خاصة حينما بدأت هذه الاخيرة تتدخل في ميدان الأستثمارات بشكل متزايد وفي معالجة الثورات الإقتصادية والأزمات كالحروب والكوارث الطبيعية فأصبح طبيعيا إزاء هذا التطور أن تلجأ الدولة إلى مصادر أخرى للإيرادات العامة غير المصادر العادية والتقليدية من ضرائب ورسوم ذلك لمواجهة نفقات غير عادية وإستثنائية.

 وفي هذا المجال يشير الفقه المالي بوجه عام إلى قيام ثلاثة معايير للتفرقة بين نوعين من النفقات.

1- معيار الدورية والأنتظام:

 وفقا لهذا المعيار، تعتبر نفقات عادية تلك التي تنفق سنويا وبصفة منتظمة. فمرتبات الموظفين وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والنقل والمواصلات، تعتبر من النفقات اللأزمة لقيام الدولة لنشاطها العادي والمتكرر وبهذا الوصف فإنها نفقات عادية أما النفقات غير العادية فنعني بها تلك النفقات التي لا يكون لها طابع الدورية والإنتظام وبالتالي فإنه لا يمكن توقعها وذلك لكونها تأتي عرضا وبصفة إستثنائية أو غير عادية لواجهة ظروف إقتصادية أو إجتماعية في وقت محدد، على هذا الاساس فإنها لا تتقرر في ميزانية الدولة بصفة مستمرة وإنما تتم بموجب الظرف الإستثنائي الذي بقضي إجراؤها، ومثالها نفقات المجموعات الجديدة ونفقات الحروب والكوارث.

2- معيار المدة التي تنجز فيها النفقة آثارها:

 يمكننا أيضا أن نعتمد في التفرقة بين النفقات العادية وغير العادية على المدة التي تنتج فيها النفقات آثارها ويقصد – وفقا لهذا المعيار- بالنفقات العادية تلك التي تستوعب نهائيا وبأكملها خلال الفترة المالية- سنة عادة-فيما تقدمه الدولة من سلع وخدمات ومن ثم يجب أن تتكرر سنويا وبنفس المقدار ومن أمثلتها الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة.

 أما النفقات غير العادية فيقصد بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية والتي لا تظهر في ميزانية الدولة إلا من وقت لآخر بحيث تتجاوز أثارها الفترة المالية العادية وفي هذا المجال نميز بين نوعين من النفقات غير العادية.

* النوع الأول: نفقات تتخذ أساسا لأستخدام يستمر مدة طويلة أي تلك التي تؤدي إلى إنشاء رأس مال ثابت بحيث يترتب عليها في المدة المالية التالية إنخفاض في الأنفاق وزيادة في مقدار الدولة الإنتاجية ومن أمثلتها المنشآت الجديدة التي تقيمها الدولة.
* النوع الثاني: نفقات عارضة تتم في فترات مالية متباعدة لمقابلة صعوبات غيرعادية تعترض مؤقتا تحقيق أغراض الدولة بحيث لا يترتب على الإنفاق في مثل هذه الظروف إنشاء رؤوس أموال ثابتة للدولة بل على العكس من ذلك فقد تؤدي في كثير من الأحيان إلى خسائر ضخمة للإقتصاد الوطني ومن أمثلتها نفقات الحروب ونفقات مواجهة الإضطرابات الداخلية.

3- معيار إنتاجية النفقة العامة- فكرة إنتاج الدخل والإنتاجية :

 يعتمد هذا المعيار على مذهب النظرية التقليدية في تطبيق قواعد الإقتصاد الخاص على المالية العامة وعلى أساسه يمكن اللجوء إلى القرض لتغطية أنواع النفقات التي تدر دخلا كافيا لدفع قيمته وسداد فائدته ومن ثم فإن الدخل الذي تنتجه النفقة العامة يبرر الإقتراض لأقامة المشروعات التي تنتج دخلا يسمح برد القرض والوفاء بفائدته.

 تعتبر النفقات غير العادية تلك النفقات التي تدر دخلا والواضح أن هذا المعيار يتصف بالضيق خاصة حينما تطور دور الدولة وطغت فكرة الخدمة العامة على نشاطها بحيث أصبحت العديد من المرافق العامة تقدم خدمات عامة للأفراد دون تصوير الربح أو تحقيق صالح الخزانة العامة.

 ونظرا لضيق المعيار على هذا النحو إعتمد الفقه المالي على معيار الإنتاجية بدلا من معيار إنتاج الدخل في تحديد النفقات غير العادية التي تبرر الإلتجاء إلى عملية الإقتراض.

* + وطبقا لمعيار الإنتاجية يمكن أن نميز بين النفقات العامة المنتجة وهي النفقات غير العادية والنفقات العامة غير المنتجة وهي النفقات العادية ولا شك هنا في إتساع نطاق النفقة المنتجة من نطاق النفقات التي تدر دخلا ذلك أن بعض النفقات الإستثمارية التي تساهم في زيادة الناتج الوطني قد لا تعطي دخلا للدولة ومثالها نفقات التعليم والصحة العامة والطرق.

 والملاحظ على معيار الإنتاجية أنه يتميز بالغموض وعدم الوضوح بحيث أنه يتطلب المزيد من التحديد، ويمكن أن نحدد معنى فكرة الإنتاجية بفكرة المساهمة في زيادة الناتج الوطني كما يمكن أن يقصد بها زيادة المقدرة الإنتاجية للأقتصاد الوطني.

* + ففي المعنى الاول: كان التقليديون يقصدون بالنفقات العامة المنتجة تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة الأموال المادية، أما الفكر المالي الحديث فإنه يوسع من دائرة تدخل الدولة ويوسع بالتالي من معنى النفقات المنتجة ليشمل النفقات التي تؤدي إلى زيادة الخدمات الشخصية إلى جانب الاموال المادية وبالتالي إلى زيادة الناتج الوطني.
	+ أما في المعنى الثاني: فيقصد بالنفقات العامة المنتجة تلك التي تؤدي في الحاضر والمستقبل إلى زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني برفع مستواه عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية وإتساع نطاق السوق ومثالها نفقات الإستثمارات والنفقات التي تصرف على البحث العلمي.

2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

 يلاحظ أن التقسيمات التي قدمت للنفقات العامة تقسيمات علمية قد تأخذ بها الميزانيات الوضعية وقد لا تأخذ بها، ويمكن أن نقدم بالإضافة إلى هذه التقسيمات العلمية، بعض التقسيمات الوضعية التي تأخذ بها الميزانيات المختلفة والتي تستند إلى إعتبارات علمية، وخاصة الإعتبارات التاريخية والإعتبارات الإدارية والإعتبارأت الوظيفية.

 وينصرف التقسيم الإداري للنفقات العامة إلى توزيع النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، بصرف النظر عن أوجه نشاط هذه الهيئات، أي بصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات، وهذا هو التقسيم الذي تأخذ به الميزانيات المصرية والذي أخذت به الميزانيات الفرنسية حتى سنة 1954 م. (وتقسيم يتم تبعا للوزارات والمصالح).

 وينصرف التقسيم الوظيفي إلى تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تقوم بها الدولة، أي تبعا لأوجه النشاط التي تقوم بها الدولة، على أن يجرى داخل هذا الإطار الوظيفي، توزيع النفقات الخاصة بكل وظيفة بين الجهات الإدارية التي تقوم بالإنفاق على هذه الوظيفة. وتتضح أهمية هذا التقسيم الوظيفي من أنه قد يحدث أن تقوم أكثر من جهة إدارية بالإنفاق على وظيفة معينة، ومثل ذلك قيام عدة جهات إدارية بالإنفاق على التعليم، ويكون من الضروري، في هذه الحالة، حتى يمكن أن نعرض نشاط الدولة، أن نعرض الإنفاق العام بصورة مجمعة وبصرف النظر عن الجهات الإدارية التي تقوم به، وذلك على أساس الوظائف التي تقوم بها الدولة، وتأخذ ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية وميزانية الإتحاد السوفيتي بهذا التقسيم الوظيفي.

 ومن الملاحظ أن الميزانيات التي تأخذ بالتقسيم الإداري للنفقات العامة تلجأ عادة إلى تقديم ملخص لهذه النفقات على أساس معيار وظيفي، وأن الميزانيات التي تأخذ بتقسيم وظيفي للنفقات العامة تعود فتعرض النفقات داخل هذا الإطار الوظيفي على أساس إداري.

 إن التقسيم الإداري لا يدخل في حسابه المعايير العلمية لذلك لا يفيد في الكشف عن طبيعة النفقات العامة.

1. - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 37 [↑](#footnote-ref-2)
2. - د/ رمضاني صديق محمد ونشأت إدواورد ناشد، مبادئ المالية العامة ( مطبعة النورس ، مصر 2009 ) ص 92 [↑](#footnote-ref-3)